گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 5, No. 4, pp. 1069–1081, December-2017
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2410-7557
e-ISSN: 25185128
journals.uoz.edu.krd

قضاء زاخو في التقسيمات الإدارية العثمانية 1842–1918

نزار أيوب حسن

قسم التاريخ، فاكولتي العلوم الإنسانية، جامعة زاخو، اقليم كوردستان – العراق.

تاريخ الاستلام: 10/ 2017 **تاريخ القبول:** 2017/12 **تاريخ النشر:** 2017/12 *https://doi.org/10.26436/2017.5.4.498*

ملخص:

تعتبر مدينة زاخو من المدن الكوردية المهمة في الوقت الراهن نظراً لموقعها الجيوستراتيجي الواقعة بالقرب من الخط الحدودي الفاصل بين دول العراق، تركيا وسوريا. وقد جعل الموقع الجغرافي من هذه المدينة مركزاً اقتصادياً كبيراً، فهي البوابة الرئيسية للتعاملات التجارية بين كوردستان والعالم الخارجي، هذا فضلاً عن كونها غنية بالثروات الزراعية والمعدنية.

من جانب آخر زاخو هي مدينة عريقة ومن المراكز الحضارية المهمة في منطقة بهدينان، الا ان تاريخ هذه المدينة لم تحظ بالاهتمام الذي يليق بماضيها العريق و مكانتها الحالية.

تحاول هذه الدراسة بالإعتماد على الوثائق العثمانية الأصيلة والأصدارات العثمانية الرسيمة بيان تطور موقع زاخو في التقسيمات الادارية العثمانيةمنذ سقوط امارة بهدينان في 1842 لغاية السيطرة البريطانية على كوردستان الجنوبية ومدينة زاخو في عام 1918، ملقياً الضوء على مكان زاخو في الولاىات والسناجق العثمانية، وتشكيل قائممقامية قضاء زاخو والنواحي المرتبطة بها.

الكلمات االدالة: قضاء زاخو، الدولة العثمانية، التقسيمات الادارية.

1.المقدمة

تعد مدينة زاخو من المدن الكوردية الرئيسية في جنوب كوردستان، وتدل المواقع الأثرية الموجودة في المدينة والمناطق التابعة لها على وجود تاريخ عريق لها، الا ان تاريخ زاخو في العه العثماني لحد الآن لم يكتب في إطار بحث علمي موثوق، ويعود السبب وراء ذلك الى قلة وندرة الوثائق والمصادر التاريخية من جهة والإهمال الذي تعرض له المدينة من جميع النواحي ولاسيما من الناحية الثقافية الحضارية.

بدأت الجامعات والمراكز العلمية في منطقة بهدينان في السنوات الأخيرة بإجراء بحوث علمية حول تاريخ قضاء زاخو الا ان هذه الدراسات والبحوث اقتصرت على دراسة تاريخها المعاصر وعلى وجه التحديد فترة ربط كوردستان الجنوبية بالدولة العراقية الحديثة. لذلك إرتأى الباحث كتابة بحث حول تاريخ قضاء زاخو من الناحية الأدارية منذ سقوط امارة بهدينان في 1842 لغاية نهاية السيطرة العثمانية على زاخو وكوردستان الجنوبية في عام 1918.

اقتضت طبيعة المادة تقسيمها على تمهيد تاريخي وثلاثة مباحث. في المبحث التمهيدي اهتمت الدراسة بمتابعة سريعة لموقع زاخو في التقسيمات الادارية العثمانية خلال سنوات 1514 لغاية 1842. اما المباحث الأخرى فقد القت الضوء على ادارة زاخو خلال فترة 1842 حتى 1852، حيث شهدت السنة الأخيرة تحويل زاخو الى قضاء بدرجة القائممقامية. كما يلقي البحث الضوء على قائممقامية زاخو وتسلسل القائممقامون الذين تولوا الادارة في قضاء زاخو.

من المواضيع الاخرى التي تناولها البحث هي موضوع النواحي المرتبطة بقضاء زاخو، وحاول البحث دراسة تاريخ تلك النواحي ومتابعة التطورات الادارية التي شهدتها تلك النواحي منذ فترة تأسيسها لغاية عام 1918.

بالنسبة الى مصادر البحث، اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على الوثائق العثمانية الأصلية الموجودة في دفاتر المهمة العثمانية والمصادر الاخرى المتفرقة في الأرشيف العثماني، كما اعتمدت على الأصدارات الرسمية العثمانية وعلى وجه التحديد السالنامات العثمانية وهي عبارة عن سجلات تحتوى على تفاصيل الجانب الإداري للدولة العثمانية خلال سنة واحدة. كما اعتمدت الدراسة على عدد من الكتب والرسائل الجامعية باللغتين التركية والعربية والتي اهتمت بدراسة جوانب من التاريخ الإداري للمناطق التي تنتمي اليها مدينة زاخو. وفي الختام ورد ذكر أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة.

2.موجز تاريخ الإدارة في زاخو منذ السيطرة العثمانية لغاية 1842

لا يعرف الكثير عن تاريخ زاخو في بداية السيطرة العثمانية، ويقول البدليسي ان هذه المدينة كانت مركزاً لإمارة مستقلة تدعي باسم

سنديان نسبة الى عشيرة سندي، وقد سيطر الأمير حسن بن الأمير سيف الدين البهديناني عليها وضمها الى إمارته[1].

الا ان هذه المنطقة وقعت تحت السيطرة الصفوية خلال أعوام 1507–1508 شأنها شأن بقية اجزاء كوردستان. وفي عام 1515 دخلت هذه المنطقة الى النفوذ العثماني بعدما "توحد" الأميران حسن البهديناني وإبنه السلطان حسين مع الأمير بدر بك البختي[2].

لاتوجد معلومات صريحة حول تبعية إمارة سندي لإحدى الأمارتين بعد إعادة السيطرة على زاخو، ولكن يرجح انها بقيت إمارة مستقلة عن كليهما لغاية النصف الثاني من القرن السادس عشر، لأن البدليسي يقول في وقت تأليف كتابه (شرفنامه)، وهو سنة 1005هـ/ 1597م، انه "لايزال الشخص المدعو يوسف بك من حفدة هذه الأسرة –اي السندي– على قيد الحياة ويتولى الخدمات الحكومية لدى حكام الجزيرة"[3]. وفي الحقيقة هناك أدلة على ما ذكر، ففي وثيقة مورخة في 8 ذي القعدة 967هـ/ 30 تموز 1560 ورد أمر الى ولاية دياربكر وبعض الإمارات الكوردية التابعة لها ومنها أمير إمارة سندي[4]، ولكن يلاحظ عدم ورود إسم أمير بهدينان فيها ويدل ذلك الى عدم تبعية السندي لإمارة بهدينان.

ومن الأدلة الأخرى على ذلك هو خضوع مدينة زاخو لعمليات المسح و التحرير التي كانت الدولة تجريها في المناطق الواقعة تحت حكمها المباشر وغير المباشر بغرض استيفاء الضرائب والرسوم منها، في حين ان إمارة بهدينان كانت تتمتع بمستوى الـ(حكومت)[5]، وبموجب القانون العثماني ولم تكن تخضع لتلك الإجراءات. ففي عام 1540 و 1575 خضعت زاخو للإحصاء وكانت ضريبتها في العام الأول 60 ألف آقجة و إزداد هذا الرقم في السنة الأخيرة الى 100 ألف آقجة (= درهم عثماني)[6].

وبعد سيطرة أمراء بهدينان على زاخو أخذت المدينة تدار من قبل احد أفراد الأسرة الحاكمة في العمادية وإستمرت هذه الحالة حتى سقوط الإمارة في عام 1842. ففي عام1574 كان أمير سنجق زاخو (قباد بك ابن سلطان حسين بك)[7]. وفي 1575 كان بهرام بك ابن السلطان حسين بك يدير الحكم في زاخو[8]، وفي عام 1584 كان الأمير سيدخان بك ابن قباد بك يحكم سنجق زاخو[9]، وحكم بهرام بك ابن سلطان حسين بك مدينة زاخو مرة اخرى في 1584[10]، وفي 1025هـ/ 1616م ورد ذكر أمير زاخو مصطفى بك الذي اشتكى لدى الباب العالي من تدخلات امير جزيرة بوتان شرف بك في أمور سنجقه[11].

هناك أمر آخر يجب الإشارة اليه وهي شيوع إطلاق تسمية (سنجق سندي سليماني ﴿= سليفاني﴾ على سنجق زاخو خلال القرن السادس عشر[12].

وفيما يتعلق بتبعية زاخو للولايات العثمانية، فبعد دخولها تحت السيطرة العثمانية في 1515 اصبحت زاخو سنجقاً تابعاً لولاية دياربكر لغاية عام 1533، وفي السنة الأخيرة تأسست ولاية الموصل وأصبحت سنجق "سندي وسليماني" (وليس زاخو!) إحدى السناجق التابعة لولاية المذكورة[13]. وفي السنة 1534 رجعت الموصل لتصبح سنجقاً تابعاً لولاية دياربكروأصبحت زاخو مرة أخرى سنجقاً تابعاً لولاية دياربكر[14]. وفي 996هـ/ 1588م صدر الأمر بتأسيس ولاية الموصل من جديد وتم الحاق سنجق زاخو و عدة سناجق آخرى اليها[15].

وإستمرت تبعية زاخو لولاية الموصل لغاية منتصف القرن السابع عشر بدليل ورود اسم زاخو من ضمن سناجق ولاية الموصل في إحدى السجلات تحمل معلومات عن أعوام 1631–1641م[16].

وفي 1656 زار الرحالة التركي أوليا جلبي إمارة بهدينان وذكر بانها أحدى السناجق التابعة لولاية بغداد، وذكر بان زاخو بدورها هي إحدى السناجق الستة التابعة لإمارة بهدينان وهي:" العقرة، دهوك، زاخو، مزوري، كلاشخو و زيبار"[17]. ويحكم زاخو الأمير قباد بك ابن الأمير مسيّدخان، ويضيف بان زاخو تتمتع بحكم (يورتلق واوجاقلق)[18] ولها مؤسساتها الإدارية الخاصة بها وفي أوقات الحروب تحمل علمها الخاص، الا انه خاضع لأمير بهدينان الموجود في العمادية[19].وفي مطلع القرن الثامن عشر كانت زاخو لاتزال تابعة لولاية بغداد[20]. وفي 1702 ورد ذكرها بعدها احدى السناجق التابعة لولاية الموصل[21]. وأستمرت الحالة حتى سقوط الأمارة في عام 1842.

1.2 موقع زاخو في الألوية والسناجق العثمانية 1842–1918:

دخلت منطقة بهدينان بعد سقوط الإمارة في عام 1842 حالة من الفوضى من جميع النواحي و شملت هذه الفوضى الجانب الإداري ايضاً، لذلك فان الغموض يكتنف الحالة الادارية لزاخو بعد سقوط الامارة.

يمكن تتبع عائدية قضاء زاخو للسناجق والولايات العثمانية منذ سقوط امارة بهدينان بالاعتماد على الوثائق والسالنامات العثمانية، ففي عام 1842 ارتبطت زاخو –بشكل مباشر– بولاية الموصل واستمرت الحالة حتى عام 1850[22]، وقد ورد ذكر رئيس ادارتها في عام 1842بوصفه "متسلم زاخو"[23]، والمتسلم هو موظف يحل محل الـ(متصرف) وكالةً[24]، وفي عام 1844 ورد ذكر "متصرف زاخو"[25]. والمتصرف في النظام الاداري العثماني يطلق على رئيس الوحدة الإدارية التي تسمى بـ(سنجق او لواء)[26]. ويستنتج مما سبق ان زاخو خلال هذه الفترة كانت تتمتع بمستوى السنجق وهو مستوى أعلى من القضاء وأدنى من الولاية. من جهة أُخرى تأسست في 14 كانون الأول 1847 ولاية جديدة باسم كوردستان، وفي 1850 كانت تتألف من سناجق وان، موش، هكاري، موصل، دياربكر، ماردين، خاربوت، عربكير، ملاطية و بهنسي[27]. وكانت زاخو خلال هذه الفترة (قضاءً) تابعة لسنجق الموصل، اما بقية أجزاء امارة بهدينان القديمة فكانت تابعة لسنجق هكاري[28]. واستمرت عائدية سنجق موصل وقضاء زاخو لولاية كوردستان حتى عام 1856[29]

تعد فترة 1852– 1853 فترة حافلة بالتغييرات في إدارة قضاء زاخو، ففي 22 جمادي الثاني1268/ 12 نيسان 1852 ظهر إقتراح مفادها: بسبب وسعة سنجق جزيرة يجب إلحاق زاخو وخيزان إلى السنجق المذكور واعتبارها ثلاثة قائممقاميات مستقلة في إطار سنجق واحد وهو سنجق ماردين، وتعين شخص يدعى حاجي عبدالله بك قائممقاماً لقاء زاخو[30]. ولكن يبدو ان هذا الإقتراح لم تلق قبولاً ، ففي وثيقة تعود إلى4 صفر 1269/ 16 تشرين الثاني 1852 ورد ذكر "قضاء حاجي بايرام التابعة لسنجق زاخو التابعة لولاية كوردستان"[31] ثم تكررت نفس المعلومات في وثيقة أُخرى تعود إلى 2 شعبان 1269/ 11 أيار 1853[32]، وفي وثيقة أُخرى تعود إلى 26 رمضان 1269/ 3تموز 1853 وردت معلومات أُخرى حول عزل مدير قضاء (چل آغا) التابعة "لسنجق زاخو التابعة لولاية كوردستان"[33]. وان وجود أقضية تابعة لزاخو يؤكد على تحويل زاخو إلى مستوى السنجق.

من جهة أُخرى ظهر إقتراح آخر حول توحيد قضائي زاخو وجزيرة (بوتان) باعتبارهما قائممقامية واحدة، وقد ورد في رسالة من صدارة العظمى إلى مشير جيش أناضول ووالي ولاية هكاري في جمادي الأول 1269/ آذار 1853 ان السكان في زاخو يرفضون هذا الإقتراح وطلبت الوثيقة بالابقاء على زاخو قضاءً مستقلاً وإعادة ربطها بسنجق الموصل[34] . ويظهر من معلومات السالنامة العثمانية لعام 1854/1270 ان زاخو قد تحولت الى سنجق تابعة لولاية هكاري، وكانت الولاية تتكون من سناجق: زاخو، جزيرة، وان و ماردين[35]. وما يؤكد ارتباط زاخو بولاية هكاري هي ان المعلومات الواردة في السالنامة العثمانية لنفس السنة لم تشر إلى زاخو كأحد السناجق التابعة لولاية كوردستان، فكانت ولاية كوردستان في هذه السنة تتكون من سناجق موش، الموصل، دياربكر، خاربوت، عربكير، ملاطية، ديرسم و سعرد[36]. يذكر انه على الرغم من تمتع زاخو في هذه الفترة بمستوى (اللواء= السنجق) الا ان مستوى رئيسها الإداري كانت (القائممقام والمدير) وهما مستويان دون المتصرف–كما سيتبين لاحقاً–.

في سنة 1856 تم فك إرتباط سنجق الموصل عن ولاية كوردستان وأُلحق بولاية وان[37]، اما قضاء زاخو فتم فك إرتباطه من سنجق موصل وأُلحق بسنجق ماردين التابع لولاية كوردستان[38]. واستمرت هذه الحالة لغاية عام 1866[39]. ويذكر انه بعد ربط زاخو بسنجق ماردين بدأ يرد اسم زاخو –بوصفه قضاءً– في السالنامات العثمانية[40].

ان إرتباط قضاء زاخو بسنجق ماردين أدى إلى حدوث مشاكل للسكان و الأداريين فيها، لذلك برزت مطالب بضرورة فك إرتباط زاخو عن ماردين بسبب بعد المسافة بينهما، وإحدى هذه المطالبات كانت في ربيع الثاني 1277/تشرين الأول 1860[41]، ولكن يبدو ان هذه المطالب لم تلق آذان صاغية بدليل استمرار ورود إسم زاخو في سالنامات الدولة العثمانية بوصفها قضاء تابعة لسنجق ماردين.

خلال سنتي 1867–1868 فك إرتباط زاخو عن سنجق ماردين وأُلحق بسنجق الموصل[42] التي كانت مرتبطة بولاية بغداد[43]، كان سنجق الموصل في تلك السنة يتألف من الوحدات الإدارية التالية: زاخو، العمادية، تلعفر، زيبار، القوش، مزوري، سنجار، العشائر السبعة، داوودية ودهوك[44]. وفي عام 1869 وفي إطار إصلاحات الوالي العثماني مدحت باشا (1871–1869) أُعيد تنظيم ولاية بغداد لتتكون من سناجق البصرة، رواندوز، السليمانية، شهرزور والموصل وأصبحت زاخو إحدى الأقضية التابعة لسنجق مركز الموصل[45]. وإستمر هذا الوضع لغاية عام 1879 حيث شهدت السنة الاخيرة استحداث ولاية الموصل من سناجق (كركوك، السليمانية والموصل)، وكانت زاخو احدى الأقضية التابعة لسنجق الموصل التابعة للولاية،[46] واستمرت هذه الحالة لغاية عام 1918.

جدول 1: عائدية قضاء زاخو للسناجق والولايات العثمانية

المدة الزمنية	السنجق	الولاية	ملاحظة
1849–1842	زاخو	الموصل	
1852–1850	الموصل	كوردستان	في 1852 تحولت من سنجق زاخو الى قضاء
1855–1852	زاخو	هكاري	تحولت زاخو من قضاء الى سنجق
1866–1856	ماردين	كوردستان	
1879–1867	الموصل	بغداد	
1918–1879	الموصل	الموصل	

2.2 قائممقامية قضاء زاخو:

لاتمدنا المصادر والوثائق التاريخية بمعلومات وافية عن تاريخ زاخو وأوضاعها الإدارية في العهد العثماني، وتعتبر مدة 1842–1852 من الفترات الحرجة من تاريخ زاخو التي تقل فيها المعلومات التاريخية بشكل شديد. وقبل الدخول إلى الموضوع لابد من الإشارة إلى ان اطلاق صفة الـ(قضاء) على مدينة زاخو وعدد آخر من المدن والبلدات الكوردية لاتعني انها كانت قضاءً بمعنى المتعارف عليها اليوم[47]، وان هذه لدراسة تهدف إلى تحديد الفترة الزمينة التي أصبحت فيها زاخو قضاءً تحت الحكم العثماني المباشر وتدير من قبل موظف عثماني يطلق عليه اسم الـ(قائممقام).

فبعد سقوط امارة بهدينان والسيطرة العثمانية على زاخو قامت الدولة باستحداث أولى انظمتها الادارية في زاخو وكان ترأسه فـى عام 1842

موظف عثماني بصفة الـ(متسلم) ىدعى ابراهىم آغا[48]، وفي وثيقة أُخرى عثمانية تعود لعام 1844 ورد ذكر "سنجق زاخو" ومتصرفه (عثمان باشا)[49]. وفي عام 1847 كان الأمير عزالدين شير بك يدير سنجق زاخو بصفة (المتسلم)[50]. وقد استمرت اعتبار زاخو بوصفها سنجقاً لغاية عام 1852.

جدول 2: اسماء روؤساء إدارة زاخو 1842–1852

تاريخ	الإسم	رتبة
1842	ابراهيم آغا	متسلم
1844	عثمان باشا	متصرف
1847	عزالدين شير بك	متسلم

يعود بداية تحويل قضاء زاخو إلى درجة (قائممقاملق Kaymakamlik= القائممقامية) إلى عام 1852، ففي 14 شوال 1268/ 31 تموز1852 صدرت ارادة سلطانية باعتبار سنجق زاخو قضاء تابعة لولاية كوردستان وعين أحد القبوجي باشيات الباب العالي يدعى (حاجي عبدالله بك) باعتباره أول قائممقام لقضاء زاخو[51]. عليه –وعلى ضوء الوثائق المتوفرة– يمكن اعتبار التاريخ المذكور بداية تأسيس قضاء زاخو بمعنى المتعارف عليها وان حاجي عبدالله بك هو أول قائممقام عثماني يرأس الجهاز الاداري في زاخو.

ان المعلومات حول حاجي عبدالله بك قليلة جداً، وكل ما هو متوفر هي وثيقتين عثمانيتين تعود تاريخ احداهما إلى محرم 1269/ تشرين الثاني 1852 من النظارة المالية (وزارة المالية) تعبر فيها عن شكره لعبدالله بك بسبب أعماله في زاخو[52]. الا ان الوثيقة الثانية وهي أمر من (مجلس والا –Meclisi Vala)[53] تتحدث عن قيام قائممقام زاخو "التابعة لكوردستان" بإعمال "خارجة عن السلوك"، وقد طلب بنفسه الاستقالة عن عمله، لذلك يجب تعيين شخص آخر في مكانه[54].تولى منصب القائممقامية بعد عزل عبدالله بك قائممقام ماردين السابق جمال بك بن السيد سعيد باشازاده السيواسي وذلك في شعبان 1269/ أيار 1853[55]، لكنه سرعان ما عزل عن منصبه وعين في جمادي الآخر 1269/ آب 1853 قائممقام قضاء زاغرا العتيق حسني محمد بك في مكانه[56]، ويقول المؤرخ العثماني محمد ثريا انه هذا القائممقام امضى فترة ادارته في زاخو بحروب مع الكورد[57]، ويرجح انه يقصد حركة عزالدين شير بك التي اندلعت في تلك الفترة[58].

في جمادي الآخر 1270/ آذار 1854 فصل حسني بك عن منصبه وعين (حسين آغا) قائممقاماً جديداً في زاخو واستمر في مهامه لحين وفاته في ربيع الأول 1271/ كانون الأول 1854 وعين زعيم إحدى الأسر المتنفذة في المدينة وهو (شمدين آغا) قائممقاماً جديداً لزاخو (وكالةً) وبدرجة الـ(مدير)، وهو مستوى أدنى من القائممقام[59]. وبعد فترة قصيرة عين قائممقام جديد لزاخو يدعى مصطفى لامع باشا واستمر في عمله لغاية جمادي الأول 1275/كانون الأول 1858 وفي التاريخ الأخير صدر الأمر بنقله إلى قائممقامية قضاء (قره عيسالي)[60] في ولاية آدنه[61].

تولى منصب القائممقامية بعد لامع باشا شخص آخر (يدعى علي بك) وبدرجة الـ(مدىر)[62] وقد اتهم هذا القائممقام بالفساد والاختلاس لذا تم فصله عن مهامه وعين في جمادي الآخر 1275/ كانون الثاني 1859 شخص آخر وهو حاجي عبدالله بك قابوجي باشي ليدير منصب القائممقامية (وكالةً) وبدرجة المدىر اىضاً[63]. ويرجح ان هذا الشخص هو نفسه حاجي عبدالله بك الذي عين كأول قائممقام لزاخو، وتولى إدارة زاخو من بعده (يوسف بك الشيخ زاده) بدرجة المدىر(وكالةً). وىرجح ان انزال مستوى رئىس إدارة زاخو من القائممقام إلى المدىر ىرتبط بمسألة فك إرتباط زاخو عن سنجق ماردين وإلحاقها بسنجق الموصل، الأمر الذي لم يدخل حيز التنفيذ–كما أشرنا–.

من جهة أُخرى صدر في محرم 1278/تموز1861 الأمر بتعيين مدير الاصطبلخانه الأميرية (پاىەلى مصطفى أفندي) قائممقاماً على زاخو[64]. وتم نقل يوسف بك في صفر 1278/آب 1861 إلى قضاء (چل آغا)[65] وعين هناك قائممقاماً على القضاء المذكور (أصالةً)[66].تقل المعلومات عن قائممقامية زاخو بعد عام 1861 لغاية عام 1886، وخلال هذه المدة تم العثور في المصادر المتوفرة على أسماء قائممقامين اثنين فقط وهما (سليمان قادم أفندي) الذي كان يتولى المنصب في عام 1875 وكان نائبه يدعى (أحمد أفندي)[67] و (طاهر بك) الذي كان قائممقاماً لزاخو في عام 1880[68].

وفي 1886 ورد ذكر قائممقام زاخو مصطفى سليم أفندي الذي كان يتولى نفس المنصب في قضاء سنجار[69]. وفي محرم 1306/ايلول 1886 جرت المناقلة بين قائممقامي زاخو وسنجار، حيث تم نقل قائممقام زاخو مصطفى سليم أفندي إلى سنجار وعين قائممقام سنجار ابراهيم صدقي أفندي قائممقاماً على زاخو[70]، واستمر في مهامه لغاية عام 1306/1888–1889، وكان نائبه يدعى (ابراهيم أفندي)[71]. وفي عام 1308/ 1890–1891 كان سعيد بك أفندي يتولى منصب القائممقامية في زاخو وكان نائبه مولود أفندي[72]. وفي 1892/1310 عين اسحاق حقي أفندي قائممقاماً جديداً في زاخو وعين صبري أفندي نائباً له[73]. وفي نفس السنة صدر الامر بنقل قائممقام سنجار ابراهيم صدقي أفندي مرة أُخرى إلى زاخو ولكنه سرعان ما نقل مرة أُخرى في محرم 1311/ تموز 1893 إلى سنجار وتم نقل قائممقام زاخو

الأسبق مصطفى سليم أفندي مرة أُخرى إلى زاخو[74]، وكانت هذه المرة الثانية يتم فيها المناقلة بين الرجلين.

وفي جمادي الأول 1311/تشرين الثاني 1893 صدر الامر بنقل مصطفى سليم أفندي إلى قضاء العمادية وعين للمرة الثالثة ابراهيم صدقي أفندي قائممقاماً على زاخو[75]. وكان نائبه يدعى نصرالله أفندي[76].

في نهاية عام 1893 اعيد تعيين مصطفى سليم أفندي –للمرة الثالثة– قائممقاماً على زاخو، ولكنه سرعان ما نقل إلى قائممقامية العمادية بعد فصل قائممقامها عثمان نوري أفندي في رجب 1311/ كانون الأول 1894[77]، وعين في نفس الشهر قائممقام قضاء بازيان التابعة لسنجق السليمانية ابراهيم بك قائممقاماً جديداً على زاخو[78].

وبعد فترة قصيرة من تسلمه الإدارة في زاخو تم احالة ابراهيم بك إلى المحكمة بتهم ترتبط بالاختلاس والفساد المالي، واقترح في محرم 1313/تموز 1894 تعيين صالح بك ابن محمود باشازاده، وهو ابن احدى الأسر المتنفذة في السليمانية، قائممقاماً جديداً في زاخو. وكان الاخير يتولى قائممقامية قضاء (مەرگـە) التابعة لسنجق السليمانية[79].

وفي ربيع الأول 1312/ ايلول 1894 صدر الامر بالمصادقة على تعيين (صالح بك) قائممقاماً على زاخو[80]، وفي كانون الثاني 1895 عين كاتب تحريرات قضاء السليمانية سعيد بك قائممقاماً جديداً في زاخو[81] ولكن فترة ادارته لم تدم طويلاً وعزل عن منصبه و عين في ربيع 1895 صالح خلوصي بك قائممقاماً في قضاء زاخو، وكان نائبه يدعى مصطفى مختار أفندي[82]، و يبدو ان هذا القائممقام كان موفقاً في عمله لذلك صدر في شعبان 1312/ نيسان 1895 طلب "تلطيف" له بسبب "غيرته في عمله"[83].

في رمضان 1313/شباط 1896 تم عزل صالح بك عن منصبه وعين قائممقام (كاباتا) السابق محمد كامل أفندي قائممقاماً جديداً على زاخو[84]، وكان نائبه مصطفى أفندي[85].

من جهة أُخرى ، وبعد عزل قائممقام زاخو الاسبق صالح بك صدر الامر في ربيع الأول 1314/ آب 1896 بنقله إلى قضاء بازيان و نقل قائممقام بازيان المدعو (أمين بك) إلى زاخو[86]، و لكن مدة اقامته في زاخو لم تدم لاكثر من شهر و في 26 ربيع الأول 1314/ 5 ايلول 1896 صدر الأمر بانتقاله –مرة أُخرى – إلى بازيان[87].

تولى منصب القائممقامية في زاخو بعد هذا التاريخ شخص آخر يدعى (عساف أفندي)، ويبدو ان هذا الشخص كان غير موفقاً في أعماله لذلك صدر في محرم 1316/ حزيران 1898 أمر بضرورة تبديل قائممقام زاخو وعدد آخر من القائممقامون في ولاية الموصل[88]. وفي ذالقعدة 1316/ آذار 1899 صدر أمر من النظارة الداخلية إلى ولاية الموصل يطلب فيه فتح تحقيق مع قائممقام زاخو عساف أفندي بسبب قيامه بامور خارجة عن قانون[89].

تولى قائممقامية زاخو بعد عساف أفندي شخص آخر يدعى محمد كامل أفندي الذي تولى هذا المنصب منذ أيار 1899[90]، واستمر في مهامه لغاية منتصف عام 1900، وكان نائبه في عام 1899 شخص يدعى عبدالفتاح أفندي[91] وفي 1900 كان مصطفى مختار أفندي نائباً له[92]، وقد عزل عن منصبه في محرم 1318/أيار 1900 بعد اتهامه بالتورط في قضية فساد مع مدير المالية نظمي بك و مدير ناحية سندي گـلي عبدي آغا[93]. وقد تم احالة القائممقام والمتهمين الآخرين إلى المحكمة، وفي رسالة من وزارة الداخلية في ربيع الأول 1318/ تموز 1900 إلى والي الموصل تتبين ان المحكمة أصدرت قراراً ببراءتهم و سمحت للقائممقام بمباشرة اعماله في زاخو، الا انه ذكر بانه لا يستطيع متابعة عمله وطلب بتعيين شخص آخر في منصبه[94]. وفي الحقيقة كانت السلطات العثمانية قد عينت شخص آخر يدعى (احمد بك) باعتباره قائممقاماً لزاخو منذ عزل محمد كامل أفندي منذ أيار 1900[95]!

عزل احمد بك عن منصبه في نفس السنة و تم تعيين (حافظ بكر بك) قائممقاماً جديداً لزاخو، وفي ربيع الآخر 1318/ آب 1900 صدر الامر بنقله إلى قضاء (عثمانية) و تعيين قائممقام هيزان (فؤاد بك) قائممقاماً جديداً في زاخو[96].

يبدو ان مسألة تعيين فؤاد بك في زاخو لم يدخل حيز التنفيذ، أو ربما عزل عن منصبه بسرعة بدليل ذكر اسم بكر بك مجدداً باعتباره قائممقام زاخو في شعبان 1318/ كانون الأول 1900 ، وقد ورد في وثيقة عثمانية ان بكر بك لم يباشر بعمله لحد الآن بسبب سوء أوضاعه الصحية[97]. وفي شباط 1901 صدر الامر بتعيين متصرف (سوق الشيوخ) بالقرب من الناصرية في جنوب العراق محمد شريف أفندي قائممقاماً جديداً في زاخو[98] الذي باشر بمهامه في ذالقعدة 1318/ آذار 1901[99]، وكان نائبه مصطفى أفندي[100].

وفي كانون الأول 1901 صدر الأمر بنقل محمد شريف أفندي إلى قضاء رواندوز، وفي نفس التاريخ تم تعيين قائممقام (قره بنار) حسين صفوت بك باعتباره قائممقاماً جديداً لزاخو[101]، وفي كانون الثاني 1902 عين قائممقام (ڤـارتو) علي أفندي بوصفه قائممقاماً لزاخو[102]، ولكن يبدو ان الأخير لم يكن موفقاً في مهامه بدليل صدور أمر في ذالقعدة 1319/ آذار 1902 بضرورة تبديل قائممقام زاخو وانتخاب شخص مناسب لهذا المنصب[103]. وفي وثيقة أُخرى تعود لشهر أيار 1902 ورد ذكر قائممقام زاخومصطفى كامل أفندي الذي صدر الأمر بنقله إلى قضاء الزيدية في ولاية اليمن[104].

وفي غرة جمادي الآخر 4/1320ايلول 1902 صدر الأمر بتعيين قائممقام بيت الشباب السابق خورشيد باشا قائممقاماً جديداً في زاخو، وكان اللجنة المكلفة بتعيين قائممقام جديد لزاخو قد وافقت على رفع اسمه إلى استانبول في 25 محرم 1320/ 4 حزيران 1902، وصدر الأمر السلطاني بذلك في 25 جمادي الأخر 29/1320 آب 1902[105]، و استمر في مهامه لغاية تموز 1905.

لقد ورد في احد المصادر إسم قائممقام آخر لقضاء زاخو في 1904 يدعى (احمد توفيق أفندي)[106]، في حين تؤكد المصادر العثمانية بأن إدارة زاخو بعد خورشيد بك سلمت إلى شخص آخر وهو (نهاد أفندي)، لذا يرجح ان أحمد توفيق المذكور قد استلم هذا المنصب لبعض الوقت (وكالةً). ففي جمادي الأول 1322/ تموز 1904 طلب خورشيد باشا من النظارة الداخلية تعيين "ناظر" ليحل مكانه لانه ينوى الذهاب إلى الديار المقدسة لأداء مناسك الحج[107]. وفي أيار 1905 تقرر تعيين قائممقام قضاء (ميلاس) السابق نهاد أفندي قائممقاماً جديداً في زاخو[108]. وفي شهر جمادي الآخر 1323/ تموز 1905 تم انهاء خدمات خورشيد باشا وأحيل إلى التقاعد[109].

بقي نهاد أفندي في منصبه لغاية ذالقعدة 1325/ كانون الثاني 1907 وكان نائبه اسماعيل أفندي[110] وبعد هذا التاريخ صدر الأمر بنقله إلى قضاء أربيل بعد حصوله على الترقية لقاء خدماته في زاخو[111].

يبدو ان إدارة زاخو بعد نقل نهاد بك دخلت في نوع من الفوضى أو عدم الاستقرار بدليل لم يرد في سالنامة الدولة العثمانية لعام 1907/1325 اسم قائممقام زاخو بل اكتفت السالنامة بذكر نائبه وهو اسماعيل أفندي[112] . الا ان سالنامة ولاية الموصل لعام 1907/1325 ذكرت بان قائممقام زاخو هو (توفيق بك) الذي يدير المنصب بالوكالة ونائبه هو اسماعيل أفندي[113].

في شعبان 1325/أيلول 1907 عين صفوت أفندي بوصفه قائممقام (الأصيل) لزاخو، وكان قبل هذا التاريخ يشغل هذا المنصب في قضاء شارباژێر. وتفيد معلومات وثيقة عثمانية بان السبب وراء نقله إلى زاخو يعود إلى اسباب صحية[114]، وقد ورد ذكره في السالنامة العثمانية لعام 1326/ 1908 وكان نائبه محمد تقي أفندي[115]. وفي شهر تشرين الأول 1908 تم تقديم أوراق هذا القائممقام إلى المحكمة في الموصل بسبب الفساد و مخالفة القوانين[116]. وفي شوال 1326/ تشرين الثاني 1908 صدر الأمر بعزل قائممقام زاخو صفوت أفندي وعين قائممقام سنجار عساف أفندي في مكانه[117].

وفي شهر صفر 1327/ آذار 1909 ورد ذكر حسين طلعت بك الذي كان يدير قائممقامية زاخو (وكالةً)[118]، وفي شعبان 1328/آب 1910 صدر الأمر بتعيين (محمد سعيد أفندي) قائممقاماً جديداً على زاخو[119]. وفي ذالقعدة 1328/ تشرين الثاني 1910 كان قائممقام زاخو علي نيازي أفندي[120] الذي صدر الأمر بنقله إلى قضاء صلاحية (كفري حالياً) في ربيع الأول شباط 1913[121]. وكان نائبه خلال فترة ادارته في زاخو مصطفى مختار أفندي[122].

وفي شباط 1913 صدر الأمر بنقل قائممقام سنجار (عاصم أفندي) إلى زاخو[123]، ثم تولى منصب القائممقامية في زاخو مسعود بك الذي عزل عن منصبه في رجب 1334/أيار 1916[124].

وفي رمضان 1334/ تموز 1916 صدر الأمر بنقل قائممقام قضاء صلاحية (صادق بك) إلى زاخو[125] وبقي في منصبه لغاية جمادي الآخر 1335/نيسان1917 وقد عزل في التاريخ الأخير وعين قائممقام قضاء عقرة مظهر بك[126] واستمر في مهامه لغاية عام 1918.

جدول 3: توضح تسلسل اسماء القائممقامون و تواريخ توليهم لمهامهم:

ت	اسم القائممقام	تاريخ	ملاحظات
1	حاجي عبدالله بك	31 تموز 1852	قبوجي باشي الباب العالي
2	جمال بك بن السيد سعيد باشا زاده السيواسي	آذار 1853	قائممقام ماردين السابق
3	حسني محمد بك	آب 1853	قائممقام زاغرا العتيق السابق
4	حسين آغا	آذار 1854	
5	شمدين آغا	كانون الاول 1854	قائممقام بدرجة المدير وكالة
6	أمير الأمراء مصطفى لامع باشا	بدايات 1855	تم نقله إلى قره عيسالي
7	علي بك	1859/1858	قائممقام بدرجة (المدير)
8	حاجي عبدالله بك	1859	(وكالةً بدرجة المدير). ربما هو نفسه القائممقام الأول
9	يوسف بك الشيخ زاده	1861/1860	(وكالةً بدرجة المدير). نقل إلى قضاء جل آغا (أصالة)
10	پاى‌ەلى مصطفى أفندى	تموز 1861	مدىر اصطبلخانة الامىرىة سابقاً
11	سلىمان قادم أفندى	1875	(نائبه: أحمد أفندي)
12	طاهر بك	1880	
13	مصطفى سلىم أفندى	1886	قائممقام سنجار سابقاً
14	ابراهىم صدقى أفندى	تشرىن الثانى 1886	نقل إلى سنجار (نائبه: ابراهىم افندى)
15	سعىد بك أفندى	1891/1890	(نائبه: مولود أفندى)
16	اسحاق حقي أفندي	1892	(نائبه: صبري أفندي)
17	ابراهيم صدقي أفندي	1892	للمرة الثانية
18	مصطفى سليم أفندي	تموز 1893	للمرة الثانية. (نقل إلى العمادية)

19	ابراهيم صدقي أفندي	تشرين الثاني 1893	للمرة الثالثة. (نائبه: مصطفى أفندي)
20	مصطفى سليم أفندي	نهاية عام 1893	للمرة الثالثة.(نقل إلى العمادية)
21	ابراهيم بك	كانون الثاني 1894	قائممقام بازيان سابقاً
22	صالح بك ابن محمود باشا زاده	ايلول 1894	من أعيان السليمانية.(قائممقام مەرگـە سابقاً)
23	سعیـد بك	كانون الثاني 1895	كاتب تحريرات السليمانية سابقاً
24	صالح خلوصي بك	ربيع 1895	(نائبه: مصطفى مختار أفندي)
25	محمد كامل أفندي	شباط 1896	قائممقام كاباتا السابق.(نائبه: مصطفى مختار أفندي)
26	أمين بك	أواسط 1896	قائممقام بازيان سابقاً. أعيد إلى بازيان
27	عساف أفندي	قبل 1898–اذار 1899	
28	محمد كامل أفندي	أيار 1899–أيار 1900	للمرة الثانية. (نائبه: عبدالفتاح أفندي 1899) (مصطفى مختار أفندي 1900)
29	احمد بك	أيار 1900	
30	حافظ بكر بك	قبل آب 1900	نقل إلى قضاء عوسمانية
31	فؤاد بك	آب 1900	قائممقام هيزان سابقاً. (يرجح انه لم يتول منصب القائممقامية فعلياً)
32	محمد شريف أفندي	شباط 1901	متصرف سوق الشيوخ سابقاً. (نائبه: مصطفى مختار أفندي). نقل إلى رواندوز لاحقاً.
33	حسين صفوت أفندي	كانون الأول 1901	قائممقام قره بنار سابقاً
34	على أفندي	كانون الثاني 1902	قائممقام قـارتو سابقاً
35	محمد كامل أفندي	قبل أيار 1902	للمرة الثانية. (نقل إلى قضاء الزيدية في اليمن)
36	خورشيد باشا	أيلول 1902	قائممقام بيت الشباب سابقاً
37	أحمد توفيق أفندي	1904	يرجح ان تسلم المنصب وكالة
38	نهاد أفندي	تموز1905–كانون الثاني 1907	قائممقام ميلاس سابقاً. نقل إلى أربيل لاحقاً. (نائبه: اسماعيل أفندي)
39	احمد توفيق بك	1907	وكالةً. (نائبه: اسماعيل أفندي)
40	صفوت أفندي	ايلول 1907	يرجح انه نفسه حسين صفوت أفندي. قائممقام شاربازار سابقاً. (نائبه: اسماعيل أفندي)
41	عساف أفندي	تشرين الثاني 1908	قائممقام سنجار سابقاً. للمرة الثانية
42	حسين طلعت بك	بدايات 1909	(وكالةً)
43	محمد سعيد أفندي	آب 1910	
44	علي نيازي أفندي	تشرين الثاني 1910–شباط 1913	نقل لاحقا إلى صلاحية. (نائبه مصطفى مختار أفندي)
45	عاصم أفندي	شباط 1913	قائممقام سنجار سابقاً
46	مسعود بك	عزل في 1916	
47	صادق بك	تموز 1916–نيسان 1917	قائممقام صلاحية سابقاً
48	مظهر بك	نيسان 1917	قائممقام العقرة سابقاً

3.2 نواحي التابعة لقضاء زاخو:

كان قضاء زاخو خلال فترة البحث تشمل ناحيتين هما (سندي گـلي) و سلیڤـانی:

1.3.2 ناحيه سندى گلى: أخذت هذه الناحية تسميتها من اسم العشيرتين السندى والگلى التي تقطنان المناطق الواقعة إلى شرق وشمال شرق قضاء زاخو. وان عشيرة السندي هي عشيرة قديمة وردت ذكرها في المصادر الاسلامية المتأخرة[127]. وفي العهد العثماني ازدادت دور العشيرة إلى حد ورد ذكرها في بعض الوثائق العثمانية التي تعود إلى القرن السادس عشر باعتبارها –مع عشيرة– السلیڤـاني– سنجقاً عثمانياً ومركزها مدينة زاخو[128]. وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر ذكرها الرحالة أوليا جلبي باعتبارها (سنجق عشيرت)[129] تابعة لسنجق زاخو البهدينانية[130]. وعلى حد قول كاتب جلبي الذي ألف كتابه في النصف الثاني من القرن السابع عشر فان مدينة زاخو حتى تلك المدة كانت تعرف بـ"ولاية سنديان"[131]. ويظهر هذه الرواية مدى تأثير هذه العشيرة على مدينة زاخو.

اما عشيرة الگـلي التي تقطن بجوار عشيرة السندي والى الشرق منها، فيرجح انها فرع من عشيرة السندي[132]، وان اقدم ذكر لها باعتبارها

"(جماعه گـولىان) التابعه لسنجق سندى سلىڤـانى" تعود إلى القرن السادس عشر[133].

لايعرف بالتحديد وقت تأسيس ناحية سندي گـلي ولا يعرف موقع العشيرتين في النظام الاداري في قضاء زاخو، وكل ما هو متوفر في المصادر هي عبارة عن معلومات مجتزة ومتناثرة لا تعطينا صورة واضحة عن هذا الموضوع. فمثلاً في عام 1854 ورد ذكر "فارس آغا الرئيس السابق لناحية الگـلي"[134]، ولكن لايمكن الجزم في هل ان كلمة (الناحية) تعطي مدلولاً ادارياً ام هو مجرد تعبير للإشارة إلى منطقة معينة.

مهما يكن، فان أقدم إشارة إلى وجود ناحية باسم (سندي گـلي) في قضاء زاخو التابعة لسنجق الموصل تعود إلى عام 1881[135]، وبقيت هذه الناحية تابعة لزاخو حتى عام 1884 حيث ورد ذكرها في سالنامة الدولة العثمانية لعام 1884[136].

في عام 1885 تم فك إرتباط ناحية سندي گـلي من قضاء زاخو وارتبط بقضاء بيت الشباب التابعة لولاية هكاري[137] ، ولايعرف بالتحديد سبب إلحاق الناحية بقضاء بيت الشباب و من الغريب ان يتم فك إرتباطها عن قضاء زاخو الواقعة بجوار الناحية إلى قضاء آخر تبعد عنها لمسافات طويلة وتفصل بينهما حواجز طبيعة من الجبال والانهار. وتشير معلومات وثيقة عثمانية ان السبب وراء هذا الاجراء كان حدوث خلاف بين مدير ناحية سندي گـلي والمأمورين الاداريين في زاخو. ففي وثيقة مؤرخة في رمضان 1302/ حزيران 1885 ورد معلومات حول شكوى قدمها رئىس ناحية سندي گـلي (عبدي آغا) من بعض المسؤولين الاداريين في زاخو، وطلب عبدي آغا في محضر شكواه فك إرتباط ناحيته عن قضاء زاخو وإلحاقها بقضاء بيت الشباب[138].

في سالنامات 1303–1305/ 1886–1887 ورد ذكر ناحيتين (سندي) و(گـلي) بوصفهما ناحيتين تابعتين لقضاء بيت الشباب التابعة لسنجق هكاري[139] ، ولكن يظهر التناقض في معلومات السالنامات عندما نرى ذكر هذه الناحية في صفحات أُخرى من نفس السالنامات باعتبارها ناحية واحدة وهي ناحية (سندي) وهي تابعة لقضاء زاخو التابعة لسنجق الموصل[140]! وفي الحقيقة تؤكد الوثائق العثمانية بان هذه المنطقة كانت ناحية واحدة باسم (سندي گـلي) وكانت تابعة لقضاء بيت الشباب حتى عام 1893–كما سيتبين لاحقاً–.

يبدو ان إلحاق الناحية بقضاء بيت الشباب قد احدث ازعاجاً للسكان والاداريين العثمانيين في المنطقة، لذلك رفعت طلبات إلى مجلس إدارة ولاية الموصل طلب فيها باعادة ربط الناحية بقضاء زاخو. وبناءاً على ذلك طلبت وزارة الداخلية في 4 ربيع الآخر 1309/ 6 تشرين الثاني 1891 من مجلس إدارة ولاية الموصل بيان الاسباب الموجبة لاعادة ربط ناحية سندي گـلي إلى قضاء زاخو، كما طلبت منه تزويدها بمعلومات حول الموقع الجغرافي للناحية وعدد سكانها ومقدار ايراداتها. ورداً على ذلك أجاب مجلس إدارة ولاية الموصل بأن ناحية سندي گـلي تبعد عن زاخو مسافة ثلاثة ارباع الساعة، وان ابعد مكان في الناحية تبعد بين 5–6 ساعات عن مركز قضاء زاخو، الا انها تبعد عن مركز قضاء بيت الشباب بين 20–30 ساعات. وان عدد سكان الذكور في الناحية على وجه التخمين هو 3000 نسمه وان ايراداتها هي 5478 قروشاً. كما بين المجلس انه بسبب بعدها عن مركز ولاية هكاري يصعب ادارتها والسيطرة على النظام فيها "وانهم لايرون اي سبيل آخر لحل مشاكل الناحية سوى اعادة ربطها بقضاء زاخو"[141].

وفي وثيقة أخرى وردت معلومات أُخرى حول وجوب إلحاق ناحية سندي گـلي بقضاء زاخو وهي وجود خلافات حدودية بين إدارة القضاء وإدارة الناحية بسبب التداخل بين الحدود الادارية للوحدتين و لحل هذه المشكلة اقترحت إلحاق الناحية بقضاء زاخو[142].

وفي رسالة أُخرى من مدير دائرة الاركان الحربية رضا باشا في 19 ذي الحجة 1309/ 19 تموز 1892 وافق فيه على موضوع اعادة ربط ناحية سندي گـلي بقضاء زاخو[143].

واستناداً على كل ما سبق اصدرت مجلس شورى الدولة برئاسة الصدر الأعظم احمد جواد باشا (1891–1895) قراراً في 26 ربيع الآخر 16/1310 تشرين الثاني 1892 يحمل تواقيع الصدر الأعظم وبقية الوزراء وأركان الدولة يفيد بفك إرتباط ناحية سندي گـلي عن قضاء بيت الشباب إلحاقها بقضاء زاخو التابعة لولاية الموصل[144].

بقيت ناحية سندي گـلي تابعة لقضاء زاخو حتى عام 1918، ولكن الغريب هو ان سالنامات الدولة العثمانية منذ عام 1893 لغاية 1909 أشارت إلى ناحية سلىڤـاني فقط ولم يذكر ناحية سندي گـلي كناحية تابعة لقضاء زاخو[145]! الا ان سالنامة ولاية الموصل ذكرت ناحية سندي گـلي التي تتضمن 72 قرية ومديرها "الفخري" عبدي آغا منذ عام 1312/1894[146].

وقد ورد اسم عبدي آغا بوصفه رئيساً لناحية سندي گـلي في احداث تعود إلى شهري نيسان و أيار 1900[147]، وفي جمادي الأول 1321/ تموز 1903 حصل عبدي آغا على "التلطيف و النيشان" لقاء خدماته في ناحية سندي گـلي[148].

في عام 1915 أعيد تشكيل ناحية سندي گـلي لتشمل 55 قرية واتخذ قرية (مارسيس) مركزاً لها. ففي تقرير رفعها وكيل والي الموصل في 26 ربيع الآخر 13/1333 آذار 1915 إلى وزارة الداخلية ورد معلومات حول نية إدارة ولاية نينوى اعادة تشكيل ناحيتي سندي گـلي و سلىڤـاني، وقد ذكر الوكيل المذكور اسماء 55 قرية عائدة إلى ناحية سندي واقترح ان تكون قرية مارسيس مركزاً للناحية[149]. وفي جمادي الآخر 1333/نيسان 1915 صدرت الموافقة على هذا المقترح[150]، وبقيت الناحية على هذه الحالة لغاية عام 1918.

جدول 4: موقع ناحية سندي گـلي في التقسيمات الادارية العثمانية

تاريخ	اسم الناحية	قضاء	سنجق	ولاية
1884–1881	سندي گـلي	زاخو	الموصل	الموصل
1889–1885	سندي گـلي	بيت الشباب	هكاري(جولمرك)	هكاري
1893–1889	سندي گـلي	بيت الشباب	هكاري	وان
1918–1893	سندي گـلي	زاخو	الموصل	الموصل

2.3.2 **ناحية سليڤاني**: اشتقت تسميتها من اسم عشيرة سليڤانى التي تقطن المناطق الواقعة في جنوب قضاء زاخو، كانت سلێڤـاني في بداية العهد العثماني مركزاً لزعامة كوردية، وقد ورد ذكرها مع عشيرة سندي بعدهما العشيرتان الرئيسيتان في المنطقة[151] . وفي القرن السادس عشر كانت تشكل مع عشيرة سندي سنجقاً باسم (سندي سلێڤـاني) ومركزها مدىنه زاخو[152]، وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر ذكرها الرحالة أوليا جلبي وعدها ثاني أقوى عشيرة في زاخو وكانت تتمتع بمستوى (عشيرت سنجقي) تابعة لسنجق زاخو[153]. وعلى اختلاف عشيرة السندي فان المعلومات حول عشيرة سلێڤـاني خلال حقبة البحث قليلة جداً، وأول ذكر لها كناحية تابعة لقضاء زاخو تعود إلى عام 1889/1306[154]، كانت سلێڤـاني الناحية الوحيدة التابعة لقضاء زاخو حتى عام 1893 عندما اعيد ربط ناحية سندي گـلي إلى قضاء زاخو –كما أشرنا–. ولكن الغريب ان سالنامات الدولة العثمانية استمرت على ذكر ناحية سلێڤـاني باعتبارها الناحية الوحيدة التابعة لقضاء زاخو حتى عام 1909! وكانت تتشكل من 109 قرية وفي عام 1909/1327 ارتفعت عدد قرى ناحية سلێڤـاني إلى 110 قرية[155].

وعلى نقيض سالنامات الدولة العثمانية لم يذكر سالنامة ولاية الموصل لعام 1894/1312 اسم ناحية سلێڤـاني واكتفت بذكر ناحية سندي گـلي بعدّها الناحية الوحيدة التابعة لقضاء زاخو[156]، ويدل ذلك إلى وجود ارتباك شديد وعدم التنسيق بين معدي سالنامات الدولة وسالنامة الموصل. ولكن في 1907/1325 ذكرت سالنامة الموصل ولأول مرة اسم سلێڤـاني إلى جانب سندي گـلي بعدّهما ناحيتين تابعتين لقضاء زاخو[157]. وهي المرة الأولى تتحدث فيها احدى الاصدارات العثمانية عن وجود ناحيتين تابعتين لزاخو و ليس ناحية واحدة! فجميع الاصدارات السابقة اكتفت بذكر ناحية واحدة فقط اما سندي گـلي أو سلێڤـاني[158].

وفي عام 1915 وبالتزامن مع اعادة تشكيل ناحية سندي گـلي اعيد تشكيل ناحية سلێڤـاني ايضاً، فقد ورد في تقرير وكيل والي الموصل في 26 ربيع الآخر 1323/ آذار 1915 إلى وزارة الداخلية معلومات حول نية إدارة ولاية الموصل على اعادة تشكيل ناحية سلێڤـاني مع ابقائها مرتبطة بقضاء زاخو، وقد ورد في التقرير اسماء 44 قرية عائدة لناحية سلێڤـاني واقترح اختيار قرية (گـرشين) مركز للناحية بسبب موقعها المناسب الواقعة وسط ارض سهلية[159].

وفي جمادي الآخر 1333/ نيسان 1915 صدر الموافقة على تأسيس الناحية[160]واستمرت الناحية على هذه الحالة حتى عام 1918.

3. الاستنتاجات

بعد دراسة تطور موقع قضاء زاخو في التقسيمات الإدارية العثمانية توصل البحث الى الإستنتاجات التالية:

1– كانت زاخو من المدن البهدينانية المهمة وكانت تتمتع بمستوي (يورتلق واوجاقلق) في إطار حكومت بهدينان، اي انها كانت تابعة لعاصمة الإمارة، الا انها منذ البداية كانت تخضع بشكل غير المباشر للسيطرة العثمانية، بدليل انها كانت تخضع لعمليات المسح والتحرير.

2– بعد سقوط إمارة بهدينان في 1842 بقيت زاخو في مستوى السنجق، الا انها كانت تابعة بشكل مباشر بمركز الولاية العثمانية.

3– اصبحت زاخو منذ عام 1852 تتمتع بمستوى القائممقامية، الا ان هذا المستوى تعرضت للجذر والمد، ففي عام 1853 ارتفعت مستواها لفترة قصيرة الى مستوى السنجق، ولكن رئيس إدارتها بصفة القائممقام و(المدير احياناً) وهما مستويان أدنى من المتصرفية.

4– لم تتعامل الدولة العثمانية مع اراضي امارة بهدينان كوحدة متماسكة، فقد الحقت زاخو بولاية كوردستان وبقية اجزاء الحقت بولاية وان و هكاري. كما ان الدولة لم تتعامل مع قضاء زاخو كوحدة واحدة بدليل ان احدى نواحيها وهي (سندي گـلي) فُكّت منها لبعض الوقت والحقت بقضاء آخر.

5– يلاحظ في تسلسل قائممقامو قضاء زاخو قصر مدة إدارتهم، ويدل ذلك على وجود عدم الإستقرار الإداري في القضاء، كما يعود ذلك الى الوضع الإداري العام للدولة التي تعرضت الى الوهن نتيجة تفشي الفساد الإداري.

4.المصادر و الهوامش:

1. شرفخان البدليسي، شرفنامه، ترجمة: محمد جميل الروژبەیانی، موكریانی،(اربیل: 2002)، ص 256.
2. دار زاده، تواریخ آل عثمان، نسخة مكتبة على امیری فی استانبول، رقم:206، ورقة 282" خوجه، سعدالدین، تاج التواریخ، طبعخانه عامرة، (استانبول: 1279)، س301.
3. البدليسي، المصدر السابق، ص 258.
4. أمر الى والي دياربكر في 8 ذي القعدة 30/967 تموز 1560. دفتر مهمة رقم: 3، حكم رقم: 234، ص 100.

5. حكومت: وهي سناجق تتمتع بأكبر مستوى من الاستقلالية، وهي تلك السناجق التي كانت تدار من قبل اسر كوردية حاكمة أعلنت ولائها للدولة العثمانية بعد معركة جالديران، او تلك التي أعلنت الولاء أثناء الحملات العثمانية اللاحقة في عهد السلطان سليمان القانوني. وتسجل هذه السناجق في الدفاتر الرسمية باسم (حكومت) والرئيس الإداري لهذه السناجق يسمى بـ(حاكم). ينظر:عيني علي افندي، قوانين آل عثمان در خلاصه مضامين دفتر ديوان، تصوير أفكار غزته خانه سي، (استانبول: 1280)، ص 30. ينظر ايضاً:

Kiliç, 18 Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devletinin Idari Taksimati (Eyalet ve Sancak Tevcihati), Elaziğ: 1997, s.10.

6. Ahmet Gunduz, Osmanli Idaresinde Musul, Doktora Tezi, Sosyal Bilimler Enstitusu, Firat Univesitesi, Elazig: 1998, s. 241-242.

7. أمر إلى أمير هكاري زينل بك في شوال981هـ/ كانون الثاني 1572م. دفتر مهمة رقم: 23، حكم رقم: 628، ص291.

8. أمر الى أمير جزيرة بدر بك في 10 جمادي الأول 983/ 16 آب 1575م. دفتر مهمة: 26، حكم رقم: 654، ص228.

9. Kamil Kepeci- Ruus Defteri (KK.d), Defter no. 262, S.128;

10. أمر الى امير زاخو بهرام بك في 3 ربيع الأول 994هـ/ 31 كانون الثاني 1588م. دفتر مهمة رقم: 60، حكم رقم: 514، ص217.

11. أمر الى مستحفظ دياربكر الوزير دلاور باشا في 11 ربيع الثاني 1025هـ/ 27 نيسان 1616. دفتر مهمة رقم: 81، حكم رقم: 158.

12. على سبيل المثال ينظر:

KK.D , no 262, s.128,

أمر إلى أمير هكاري زينل بك في شوال981هـ/ كانون الثاني 1572م. دفتر مهمة رقم: 23، حكم رقم: 628، ص291.

Gunduz, A.G.E, S241.

علي شاكر علي، ولاية الموصل في القرن السادس عشر، أطروحة الدكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل: 1992، ص114.

13. علي، المصدر السابق، ص 114.

14. المصدر نفسه.

15. أمر الى والي دياربكر في 996هـ/ 1588م. دفتر مهمة رقم: 64، حكم رقم: 291، ص107.

16. Gunduz, A.G.E, s.46-47.

17. Evliya çelebı sıyahatnamesi, hazirlayanlar: Seyit Ali Kahraman, Yucel Dağli, (Istanbul:2000), s.304.

18. يورتلق واوجاقلق): وهي تلك السناجق التي تتمتع بالحكم الوراثي. ورد تعريف هذه السناجق في المصادر على النحو الآتي: انها سناجق وجهت إلى عدد من الأمراء الكورد أثناء الفتح، اي انها سناجق عثمانية لكن الفرق هو ان الحكم فيها وراثي، ولايخضع أمرائها للعزل والتنصيب، وعند وفاة الأمير ينتقل الحكم فيها إلى احد ابنائه، الا ان ابواب إيراداته تخضع للاحصاء والتسجيل، ويوجد فيها الزعامات والتيمار، اي ان اسلوب الاقطاع العسكري العثماني يطبق فيها، وفي اوقات الحروب يشارك أميرها مع بقية أمراء السناجق تحت راية والي الولاية، واذا ما تخلف الأمير من اداء هذا الواجب تقوم الدولة بعزله وتوجه الحكم فيها إلى شخص آخر من نفس الاسرة، اما في حالة عدم وجود فرد من الاسرة فان السنجق سيوجه إلى أمير عثماني ويتحول السنجق إلى سنجق عثماني تقليدي وتطبق فيها جميع القوانين و الإجراءات العثمانية بشكل مباشر. ينظر:

Hezarfen Huseyin Effendi, Telhisul-Beyan Fi Kavanin-i Al-i Osman, Hazirlayan: Sevim Ilgurel, Turk Tarih Kurumu, (Ankara:1998), s.132

19. Eyni Eser, s.305.

20. ينظر:

Kiliç,Orhan, 18 Yüzyilin ilk yarisinda Osmanli Devletinin Idari Taksimati (Eyalet ve Sancak Tevcihati), Elaziğ: 1997, s.70.

21. Eyni Eser, s.73.

22. حول أوضاع بهدينان بعد سقوط إمارتها ينظر: كاميران عبدالصمد الدوسكي، بهدينان في أواخر العهد العثماني 1876–1914، بنكەی توێژینەوە، (اربيل: 2007)، ص47–50.

23. Fatih Gencer, Merkezyetci Idari Duzenlemeler Bağlaminda Bedirhan Olayi, Doktora Tezi, Sosyal Bilimler Enstitusu, Tarih Anabilim Dali, Ankara Universitesi, 2010, s.78.

24. Mehmet Zeki Pakalin, Osmanli Tarihi Deyimleri ve Terimleri sozluğu, devlet kitaplari, (Istanbul:1983), Cilt:2, s.639.

25. A-MKT, D.no13, G.no 71.

26. Pakalin. A.G.E, Cilt:2 s.586.

27. Kurt Tarihi Arismalari, A.G.E s.100-101.

28. في عام 1848 الحقت العمادية والعقرة بولاية هكاري و بقيت زاخو تابعة لولاية الموصل. ينظر: الدوسكي، المصدر السابق، ص 48.

29. لم يرد اسم زاخو بشكل صريح في جميع سالنامات الدولة العثمانية لغاية عام 1856. الان ان وجود سنجق الموصل في ولاية كوردستان يدل على تبعية زاخو للولاية المذكورة. ينظر:

Osmanli Kurdistan , s99-108.

30. Irade- Meclisi Vala (I.MVL). D.no.235, G. no.8214.

31. I.MVL. D.no.254, G.no.9273-3.

32. Sararat- Mektubi Meclisi Vala. (A- MKT. MVL), D.no.254, G.no. 9374-1.

33. I.MVL, D.no.259, G.no.30.

34. Sararat- MektubiUmumi Vilayet, (A-MKT. UM). D. no 127, G.no.22.

35. سالنامه دولت عليه، دفعة:8، سنة 1270، ص82.

36. Kurt Tarihi Arismalari, Osmanli Kurdistan, bgst Yayinlari, Istanbul: 2011, s. 105-106.

37. ينظر سالنامة كوردستان لعام 1856/1272 في:

Osmanli Kurdistan , s.109.

38. كانت سنجق ماردين يتكون من أقضية: مركز ماردين، قوجحصار، زاخو، جزيرة العمرية، نصيبين، نواحي عاليات، آزتاور، بوهتان، حاجي بهرام، مديار، صاور، سوركجي و عمركان. ينظر: سالنامه دولت عليه، دفعه:10، سنة 1274/ 1857، ص 113" سالنامه دولت عليه، دفعة: 12، سنة 1276/ 1859، ص113.

39. Osmanli Kurdistan , s109-126.

40. على سبيل المثال ينظر: سالنامه دولت عليه، دفعه:10، سنة 1274، ص113" سالنامه دولت عليه، دفعه: 12، سنة 1276، ص144.

41. A-MKT, MVL, D.no.120, G.no. 36.

42. كانت موصل سنجقاً تابعة لولاية وان منذ عام 1856. وفي 1867 فك ارتباطها عن وان والحق بولاية بغداد. ينظر:

Mehmet Zeydin Yildiz, XIX. Yuzyilinda Hakkarinin Idari Yapisi, s.13

43. سجى قحطان محمد علي، الإدارة العثمانية في الموصل 1834–1879، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002، ص52.

44. ينظر: سالنامه دولت عليه، دفعة: 24، سنة 1286، ص203.

45. ايضاً: جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، دار الشؤون الثقافية العامية، (بغداد: 2001)، ص117.
46. محمد علي، المصدر السابق، ص54.
47. في الوثائق العثمانية هنالك أدلة كثيرة على ذلك، ولكن على سبيل المثال لا الحصر ينظر قانوننامة السلطان سليمان القانوني لعام 1522 حيث ورد فيها اسماء العديد من المدن والبلدات الكوردية باعتبارها "اقضية تابعة لولاية ديار بكر". ينظر:
Çakar, Enver, Kanuni sultan Suleyman Kanun-namesine göre 1522 yilinde Osmanli Imparatorluğunda Idari Taksimati, Firat Üniversitesi Sosyal Bilimleri Dergisi, cilt.12, no.1, (Elaziğ:2002), s277-278.
48. Gencer, A.G.E, s78.
49. A.MKT, D.no 13, G.no 71.
50. Gencer, A.G.E, s.176.
51. Sararat- Mektubi Kalami Nazarat ve Devayir, (A.MKT, NZD), D.no.57, G. no.2-1.
52. A.MKT, NZD, D.no.64, G. no.77-1.
53. مجلس والا تأسس في 27 ذي الحجة 1253هـ/ 24 آذار 1838م. وهي من المؤسسات التي استحدثت في فترة التنظيمات العثمانية ومهمته الاساسية كانت إصدار القوانين الجديدة ومحاكمة الموظفين الحكوميين وفي اوقات الحاجة منح الاستشارات إلى الدولة. للمزيد ينظر:
Başbakanlik DevletArşivleriGenelMüdürlüğü, Başbakanlik Osmanli ArşiviRehberi, YayınNo.108, Istanbul: 2010, s.223.
54. A.MKT, MVL, D.no.62, G. no.49-1.
55. Sararat- Taşrifat Kalemi, (A, TŞF), , D.no.15, G. no.52.
56. A.MKT, NZD, D.no.88, G. no.32; ATŞF, D.no.16, G. no.46.
57. محمد ثريا ، سجل عثماني يا خود تذكره مشاهير عثماني، مطبعة عامر، (استانبول: 1308)، ج2، ص177–178.
58. عزالدين شير ابن الامير سيف الدين ابن الامير عبدال بك، وهو ابن عم الأمير بدرخان بك، عين متسلماً على جزيرة بوتان بعد اخماد حركة الامير بدرخان بك عام 1947. وخلال الحرب العثمانية الروسية (1854–1853) المعروفة بحرب قرم قاد حركة مناهضة لسياسة الدولة العثمانية، و قد انتهت حركته في نهاية عام 1854 و نفي عزالدين شير بك الى مدينة استانبول. للمزيد عن حركته ينظر: سينان هاكان، كورد و بەرخودانەكانی 1817–1867، وەرگێران: بەكر شوانی، ئەكادیمیای كوردی، (هەولێر: 2012)، ل 288.
59. A.MKT, MVL, D.no.70, G. no.36-1.
60. A.MKT, MVL, D.no.104, G. no.66.
61. Tahir Sezen, Osmanli Yer Adilari, (Ankara: 2006), s.279
62. ورد ذكره في صفر 1277/ تمز–آب 1860 بوصفه "قائممقام زاخو السابق". ينظر:
A. DVN, D.no.156, G. no.15.
63. A.MKT, MVL, D.no.103, G. no.88.
64. A.MKT, UM, D.no.484, G. no.21.
65. جل آغا ناحية تابعة لمنطقة ديريك (المالكية) التابعة لمحافظة الحسكة، تم تغير اسم الناحية الى (الجوادية) في اطار سياسة التعريب. ينظر: د.علي صالح ميراني، الجزيرة العليا –الحسكة– في ضوء كتابات الرحالة والوثائق، الاكاديمية الكوردية،(اربيل:2016)، ص32.
66. A.MKT, MVL, D.no.130, G. no.98.
67. سالنامة ولاية بغداد، دفعة: 1، سنة 1292، ص85.
68. نقلاً عن: الدوسكي، المصدر السابق، ص 203.
69. Dahiliye Mektubati, (DH. MKT), D.no.1460, G. no.20.
70. DH. MKT, D.no.1547, G. no.52.
71. سالنامه دولت عليه، دفعة: 44، سنة 1306، ص455.
72. سالنامه ولاية الموصل، دفعة: 46، سنة 1308، ص108.
73. سالنامة ولاية الموصل، دفعة: 48، سنة 1310، ص156.
74. Babiali Evrak Odasi, (BEO), D.no.238, G. no.17816.
ينظر ايضاً: سالنامة دولت عليه، دفعة: 47، سنة 1309، 491.
75. BEO, D.no.334, G. no.24898.
76. سالنامه دولت عليه، دفعة: 47، سنة 1309، ص531.
77. DH. MKT, D.no.183, G. no.30.
78. DH. MKT, D.no.183, G. no.39.
79. DH. MKT, D.no.264, G. no.14.
80. DH. MKT, D.no.299, G. no.30.
81. DH. MKT, D.no.327, G. no.31.
82. سالنامه دولت عليه، دفعة: 52، سنة 1313، ص 578" سالنامة ولاية الموصل لسنة 1313، ص151.
83. DH. MKT, D.no.343, G. no.52.
84. BEO, D.no.747, G. no.55982.
85. سالنامه دولت عليه، دفعة: 53، سنة 1314، ص109.
86. BEO, D.no.844, G. no.63261.
87. I.DH, D.no.1339, G. no.7-3.
88. BEO, D.no.1143, G. no.85714.
89. DH. MKT, D.no.217, G. no.88.
90. DH. MKT, D.no.2108, G. no.10.
91. سالنامه دولت عليه، دفعة: 56، سنة 1317، ص410.
92. سالنامه دولت عليه، دفعة: 57، سنة 1318، ص456.
93. DH. MKT, D.no.2339, G. no.113; DH. MKT, D.no.2341, G. no.85.
94. DH. MKT, D.no.2368, G. no.104.
95. DH. MKT, D.no.2339, G. no.113.
96. DH. MKT, D.no.2378, G. no.102.
97. DH. MKT, D.no.2438, G. no.105.
98. DH. MKT, D.no.2455, G. no.49.
99. DH. MKT, D.no.2460, G. no.38.
100. سالنامه دولت عليه، دفعة: 58، 1319، ص 504.
101. DH. MKT, D.no.2558, G. no.19.
102. DH. MKT, D.no.2581, G. no.52.
103. BEO, D.no.1793, G. no.134444.
104. BEO, D.no.1860, G. no.139471.
105. BEO, D.no.1914, G. no.143478-1.
106. الدوسكي، المصدر السابق، ص203.
107. [1]DH. MKT, D.no.881, G. no.27.
108. [1]DH. MKT, D.no.967, G. no.51.
109. [1]DH. MKT, D.no.999, G. no.42.
110. سالنامه دولت عليه، دفعة: 54، 1314، ص109.
111. DH. MKT, D.no.1154, G. no.20; BEO, D.no.2975, G. no.223064.
112. سالنامه دولت عليه، دفعة: 64، سنة 1325، ص719.
113. سالنامه ولاية الموصل لسنة 1325، ص 197.
114. DH. MKT, D.no.1202, G. no.66.
115. سالنامه دولت عليه، دفعة: 65، سنة 1326، ص 726.
116. DH. MKT, D.no.2632, G. no.29.
117. BEO, D.no.3436, G. no.257627.
118. BEO, D.no.3518, G. no.263831.
119. BEO, D.no.3795, G. no.284623.
120. BEO, D.no.3819, G. no.286412.
121. BEO, D.no.4159, G. no.311873.

122. سالنامه دولت عليه، دفعة: 67، سنة 1327، ص790" سالنامة ولاية الموصل 1330، ص212.

123. [1]BEO, D.no.4159, G. no.311873.

124. [1]BEO, D.no.4414, G. no.331046.

في اذار 1918 عين مسعود بك قائممقاماً في رواندوز. ينظر:

BEO, D.no.4503, G. no.337718.

125. BEO, D.no.4422, G. no.331602.

126. BEO, D.no.4460, G. no.334473.

127. زرار صديق توفيق، القبائل والزعامات القبلية الكردية في العصر الوسيط، موكرياني، (اربيل:2007)، ص113.

128. أمر إلى والي ديار بكر في 3 شوال 981هـ/25 كانون الأول 1574م، دفتر مهمة رقم: 23، حكم رقم: 627، ص290.

129. عشيرت سنجقي: وهي السناجق التي عهدت ادارتها إلى زعماء العشائر الكوردية، ويعرف هذا النوع باسم سنجق العشيرة (عشيرت سنجقي)، وتكون في المناطق التي تحتاج فيها إلى تلك الزعامات لضبط الامن والنظام فيها. ويسمي زعيم هذه الوحدة باسم (مير عشيرت)، ويشارك في الحروب تحت راية السنجق بك الذي يتبعه، لكنه يتمتع بصلاحيات (يورتلق واوجاقلق– الحكم الوراثي) في اطار عشيرته، وعند وفاته يتحول الحكم في العشيرة إلى ابنائه او احد أقربائه. ينظر: خلیل على مراد، المفهوم الادارى و الجغرافي لمصطلح كوردستان في مصادر العهد العثماني، گۆڤارا ژین، ژماره:5، سالى:5، (سلیمانى:2013)، ص35.

130. Evliya çelebı , A.G.E, Cilt: 4,S.304.

131. كاتب جلبي، جهان نما (مع ملاحق ابراهيم متفرقة)، مطبعة الأميرية، (القسطنطينية: 1145)، ص 367.

132. هناك أدلة وقرائن كثيرة على ذلك و لعل ابرزها هو ما عرف به العلامة حسن بن ابوبكر السندي صاحب كتاب في العقائد والسيرة، فهو كما يقول بنفسه "حسن ابن ابوبكر النزدوري قرية و الگـلي عشيرة والسندي قبيلة". للأسف لايعرف وقت تأليف الكتاب بسبب عدم وجود تاريخ عليها. وقد ذكر الأستاذ محمد علي القرداغي في تعليقه على هذا الكتاب بانه من الكتب "القديمة". ينظر: القرة داغي، محمد علي، كنوز الكرد في خزائن دار المخطوطات العراقية، الاكاديمية الكوردية، (اربيل: 2014)، ج2،ص74.

133. أمر إلى أمير هكاري زينل بك في شوال981هـ/ كانون الثاني 1572م. دفتر مهمة رقم: 23، حكم رقم: 628، ص291.

134. DH. MKT, D.no.70, G. no.36.

135. سالنامه دولت عليه ، دفعة 36، سنة 1298، ص88.

136. سالنامه دولت عليه، دفعه 32، سنة 1301، ص56–57.

137. ورد ذلك عرضاً في وثيقة عثمانية . ينظر:

DH. MKT, D.no.1398, G. no.17.

138. DH. MKT, D.no.1347, G. no.59.

139. وردت اسماء النواحي التابعة لقضاء بيت الشباب كالآتي: گـلي، سندي، كوران، گـوىان، مامخوران، زرىكى ﴿=ژىركى﴾، پـروسان. ىنظر: سالنامه دولت عليه، دفعه 41، سنة 1303، ص55" سالنامه دولت عليه، دفعه 42، سنة 1304، ص56" سالنامه دولت عليه، سالنامه دولت عليه، دفعه 43، سنة 1305، ص53.

140. وردت اسماء النواحي التابعة لسنجق موصل كالأتي: تلعفر، شيخان، سندي، عشائر سبعة و مزوري. ينظر: سالنامة 1303، ص66، سالنامة 1304، ص68، سالنامة 1305، ص64.

141. I.DH, D.no.1302, G. no.32-2.

142. DH. MKT, D.no.2023, G. no.41.

143. Irade Dahiliye, (I. DH), D.no.1302, G. no.32-1.

144. I.DH, D.no.1302, G. no.32-2.

145. يشمل ذلك جميع سالنامات الدولة لسنوات 1311–1327. على سبيل المثال ينظر: سالنامه دولت عليه، دفعه 49، سنة 1311، ص531" سالنامه دولت عليه، دفعه 66، سنة 1327، ص790.

146. سالنامة ولاية الموصل، سنة 1312، ص 152.

147. DH. MKT, D.no.2341, G. no.85.

148. DH. MKT, D.no.881, G. no.27.

149. DH, I,UM.EK, D.no.92, G. no.23-3.

150. DH, I,UM.EK, D.no.92, G. no.23-2.

151. امر إلى والي دياربكر في 22 شعبان 967هـ/ 17 أيار 1560م. دفتر مهمة رقم: 3، حكم رقم 1142، ص 507.

152. أمر إلى والي دياربكر في3 شوال 981هـ/ 25 كانون الأول 1571. دفتر مهمة رقم: 23، حكم رقم: 627، ص 290.

153. A.G.E, CILT: 4, s.304.

154. سالنامه دولت عليه، دفعه 44، سنة 1306، ص455.

155. ينظر سالنامات الدولة العليه لسنوات 1311–1327.

156. سالنامة ولاية الموصل، سنة 1312، ص152.

157. سالنامة ولاية الموصل، سنة 1325، ص197.

158. في سالنامات الدولة لسنوات 1306–1327/ 1889–1907 ورد ذكر ناحية سلیڤـاني فقط، ووفي سالنامة الموصل لسنتي 1308–1310/ 1890–1892 لم يرد ذكر اي ناحية تابعة لقضاء زاخو. وأكتفت سالنامة موصل لعام 1312/ 1894 بذكر ناحية سندي گـلي فقط.

159. DH, I,UM.EK, D.no.92, G. no.23-3.

160. DH, I,UM.EK, D.no.92, G. no.23-2.

161.

قەزا زاخو د دابەشکارییێن کارگێرییێن عوسمانیدا 1842–1918

پوٚختە:

د سەردەمێ نوکە دا، زاخو ئێك ژ باژێرێن هەرە گرنگێن کوردستانێ یە، وئەڤە ژبەر جهێ وێ یێ جیوستراتیژی ئەوا دکەڤینە نزیکی هێلا سنوریيا دناڤبەرا دەولەتێن عراق، تورکیا وسوریادا. وئەڤی جهێ جوگرافی وەکریە کو زاخو ببیتە ئێك ژ سەنتەرێن مەزنێن ئابوری، چونکە ئەو دەروازەیا سەرەکیا پەیوەندییێن بازرگانییێن کوردستانێ یە دگەل جیهانا ژدەرڤە، ئەڤە زێدەباری دەولەمەندیا وێ ب سامانێن چاندن و کانزایی ڤە.

ژلایەکێ دیڤە، زاخو باژێرەکێ کەڤنارە وخودانێ شارستانیەکا گرنگە د دەڤەرا بەهدینان، بەلێ ئەڤێ دیروکێ هاتا نوکە پووتەدانەکا ژ هەژی کەڤناتی و پلەیا خوە یا بەرز نەدیتیە.

ئەڤ ڤەکولینە هەولەکە کو ب ریٚکا بەلگەنامەییێن عوسمانییێن رەسەن و بەلاڤوکێن فەرمییێن عوسمانی بەحسێ وەرارا دیروکا زاخو ژلایێ کارگێریڤە هەر ژ سەردەمێ کەفتنا میرگەها بەهدینان ل سالا 1842 هەتا زالبوونا دەستەلاتا بریتانیا ل کوردستاتا باشور و باژێرێ زاخو بکەت، وروناهیێ بەردەتە سەر جهێ زاخو د ویلایەت و سەنجەقێن عوسمانیدا، هەروەسا پێزانینێن زێدەتر سەبارەت دامەزراندنا قایمەقامیا زاخو وئەو ناحیەییێن سەر ب وێڤە پێشکێش بکەت.

پەیڤێن سەرەکی: قەزا زاخو، دابەشکارییێن کارگێریی، دەولەتا عوسمانی.

Sub-Governorate of Zakho in the Ottoman Administrative Divisions 1842- 1914

Abstract:

Zakho city was a key Kurdish town at the very critical time in the light of its geostrategic position, which is situated in the borders of Mosul between the states of Iraq, Turkey and Syria. Also, the geographical position of this city made it a big economic center in addition it's a main door of dealing trade between Kurdistan and foreign world. Although , it is a wealthy in agriculture and metallic revenues.

On the other hand, Zakho is an ancient town and it's a center of crucial civilization in the Badhdinan areas. The history of this city has not been taken into an account that connected its past to its recent position.

Hence, this study is used some original Ottoman documents and official Ottoman statements, which are showed the development of Zakho position in the Ottoman administration divisions from the end of Bahdinan emirate in 1842 to the British control over south Kurdistan and Zakho town in 1918, likewise, sheet light on the Zakho position in banner (wilayat), districts (Sanjaks), establishing of sub-governorate of district of Zakho and other sub-district which were belonged to Zakho county.

Keywords: Sub-Governorate of Zakho, Ottoman, Administrative Divisions.